

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثانية والسبعون

الجلسة ٧٩١٥

الأربعاء، ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة هايلى	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سفرانكوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد بيلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد يورينتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ليو جايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	اليابان	السيد ييشو

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/2017/260)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1709076 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٧ موجهة إلى  
رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/2017/260)

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد كيم وون - سو، وكيل الأمين العام والممثل السامي لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد كيم وون - سو.

السيد كيم وون - سو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لأقد أحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن الملف الكيميائي السوري المضطلع به تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن، ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٣٥ (٢٠١٥) و ٢٣١٩ (٢٠١٦). ولكنني سأفعل ذلك بحزن.

فمنذ صباح أمس، وأنا على اتصال وثيق مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. كما اجتمعت مع القائم بالأعمال بالنيابة للجمهورية العربية السورية في نيويورك.

أولا سأحيط مجلس الأمن علما بأحدث التقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية في خان شيخون، بإدلب، في سورية. وفي هذه المرحلة، لا تزال المعلومات ترد. وفي الوقت

الراهن، التفاصيل بشأن الهجوم غير معروفة تماما، ولكن، وفقا لأحدث التقارير الإعلامية، فإن هجوما كيميائيا قد يكون تسبب في موت ٧٠ مدنيا على الأقل، وربما أكثر من ٢٠٠ جريح. وأصدر كل من الأمين العام والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بيانين أعربا فيهما عن بالغ القلق إزاء هذه التقارير، وكررا تأكيد إدانتها لأي استخدام للأسلحة الكيميائية.

وأنا على اتصال وثيق مع المدير العام منذ ورود التقارير الأولى بالأمس. وأبلغني أن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية تشارك بنشاط في جمع وتحليل المعلومات من جميع المصادر المتاحة، وهو مستعد لنشر فريق في أقرب فرصة ممكنة.

وإذا تأكدت المعلومات، فإن ذلك سيشكل أكبر هجوم بالأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية منذ الهجوم على الغوطة الشرقية في آب/أغسطس ٢٠١٣. وقد ذكرت التقارير أن الهجوم قد تم تنفيذه بغارة جوية على منطقة سكنية. بيد أن وسائل إيصال الهجوم المزعوم لا يمكن تأكيدها نهائيا في هذه المرحلة.

كما أفادت التقارير بأن الأعراض التي ظهرت بعد الهجوم تضمنت مشاكل في التنفس والتقيؤ، والإغماء وخروج الرغوة من الفم، وكذلك تقبُّض الحديقة أو تقلصها. وكان هذا واضحا في أشرطة الفيديو في وسائط التواصل الاجتماعي التي صورت في مكان الهجوم.

وخلال مناقشاتي أمس مع القائم بالأعمال بالنيابة للجمهورية العربية السورية، ذكر أن حكومته نفت استخدام الأسلحة الكيميائية في هذا الهجوم أو أي هجوم آخر.

وأود الآن أن أنتقل إلى الإحاطة الإعلامية الشهرية بشأن العمل فيما يتعلق بالملف الكيميائي السوري.

المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية كي تبدأ عملها لتعزو المسؤولية عن استخدامها.

إن الآلية المشتركة قادرة حاليا على القيام بعملها. ويوجد مقرها في لاهاي بسبب الحاجة الواضحة لعملها بشكل وثيق مع الأفرقة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وستكون جاهزة تماما لبدء عملها حالما تصل البعثة إلى استنتاجاتها. والهيكل السياسية وغيرها من هياكل دعم الآلية المشتركة في نيويورك جاهزة أيضا للعمل، مع وجود على شكل جهة اتصال سيتم تجهيزها في دمشق قريبا.

وكما حدث في الماضي، أتوقع أن جميع أعضاء مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء القادرة على ذلك تقديم المعلومات وتوفير إمكانية الوصول لكل من البعثة والآلية المشتركة من أجل تيسير جمع الأدلة لإقامة الوقائع.

يشعر الأمين العام بقلق عميق إزاء استمرار ورود تقارير عن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في خان شيخون ومناطق أخرى في سورية. ويذكر الأمين العام بأن مجلس الأمن قد جزم مرارا وتكرارا بأن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وكذلك انتهاكا خطيرا للقانون الدولي.

وبهذا الجزم، بذل المجتمع الدولي جهودا هائلة، تمثلت في ثلاث بعثات مشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة على مدى السنوات الأربع الماضية، لوقف تنامي الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية أكثر من ذلك.

ولكن على الرغم من هذه الجهود، ثمة قلق عميق تجاه ما يشاهد من آثار مأساوية نتيجة استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية على المدنيين الأبرياء. ونحن ممتنون لمجلس الأمن حيال مواجهته هذه المسألة بشكل متحد، بما في ذلك من خلال إنشاء آلية التحقيق المشتركة وتجديدها.

أولا، وعلى مدى السنوات الثلاث الأخيرة عقب إعلان سورية الأولى، تم تدمير أو إزالة جميع المواد والمعدات الكيميائية المعلن عنها. وتم تعطيل أربع حظائر وسبعة أنفاق. ولا تزال حظيرة واحدة ومرفقان ثابتان فوق الأرض خاضعة للتحقق من تعطيلها.

وهذا العمل لا يزال معلقا، ويرجع ذلك أساسا إلى الحالة الأمنية السائدة حول هذه المرافق. ولكي يتم يكتمل هذا العمل قامت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والجمهورية العربية السورية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتمديد الاتفاق الثلاثي حتى نهاية هذا العام.

ثانيا، بشأن تقييم الإعلان، خلال السنوات الثلاث الماضية، عملت المنظمة مع الجمهورية العربية السورية لتقييم الإعلان والتحقق منه. وهناك عدد من المسائل المعلقة المتصلة بالإعلان السوري لا تزال مفتوحة. وستستأنف بلاهاي في أوائل أيار/مايو مشاورات رفيعة المستوى بين المنظمة وحكومة سورية لمعالجة هذه المسائل العالقة.

وجرى أول تفتيش من جانب المنظمة لمركز الدراسات والبحوث العلمية السوري منذ شباط/فبراير الماضي. وأثناء هذا التفتيش، أخذت مفتشو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عينات يجري تحليلها الآن في مختبرات حددتها المنظمة.

ثالثا، بشأن التحقيقات في مزاعم الهجمات الكيميائية، تعكف بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية على النظر في عدد من الحوادث التي وقعت على مدى الأشهر العديدة الماضية. وهي بصدد الانتهاء من إعداد التقارير، وينبغي أن يتم ذلك خلال حوالي أسبوع. وإذا توصل أي تقرير من تقارير بعثة تقصي الحقائق إلى استنتاج أن أحد الحوادث قد أنطوى أو يتضمن انطواؤه على استخدام مواد كيميائية سامة كأسلحة، فإن ذلك سيوفر أساسا لآلية التحقيق المشتركة بين الأمم

المأساة السورية نحو الهاوية. فالحقائق مروّعة للغاية وخطيرة للغاية. لقد استخدمت مرة أخرى مواد سامة فتاكة أُلقي بها من الجو. والنتيجة البائسة حتى الآن هي أكثر من ١٠٠ قتيل خنقا، بمن فيهم أكثر من ١٠ أطفال، وسيكون هناك بلا شك المزيد من الضحايا. والأعراض التي أفاد عنها الذين كانوا في الموقع وهي ظاهرة في الصور الناجمة عن الهجوم ليست خاصة بغاز الكلور، ولكنها تدل على استخدام مادة أكثر عدوانية. وهذا الحادث هو الأعمق والأشد فتكا منذ الهجمات التي شنّها النظام السوري بشكل واسع النطاق على الغوطة في آب/أغسطس ٢٠١٣، حيث فقد أكثر من ١٠٠٠ شخص أرواحهم.

وفرنسا، من خلال سلطاتها العليا، تدين هذه المذبحة بشدة، حيث تشكل دليلا آخر على الوحشية التي ما فتئت تطال السكان السوريين منذ عدة سنوات. وفي حين يزعم البعض أن ما حدث هو نتيجة قصف على مستودع للأسلحة الكيميائية يخص "الارهابيين"، أود أن أذكر بثلاثة حقائق بسيطة. أولا، لم يندلع حريق، لأن ضربة كهذه كان لا بد لها أن تسبب حريقا تكون نتائجه أكثر خطورة بكثير على المدنيين. ثانيا، وقع الحادث في منطقة ينشط فيها الجيش السوري والقوات الجوية حاليا؛ علاوة على ذلك، لوحظت ضربات جديدة في منطقة إدلب يوم أمس. وأخيرا، مسؤولية القوات الجوية السورية عن استخدام الكلور كسلاح كيميائي هي بالفعل موضع شك أقله ثلاث مرات في إطار الاستنتاجات التي توصلت إليها آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، بتكليف من المجلس.

والفضائح التي ارتكبت يوم أمس والتي تشكل جرائم حرب هي إضافة إلى شكوك جديدة في استخدام الكلور أواخر الشهر الماضي، وتعدد الحالات المبلغ عنها على مدى عدة أشهر، ولا سيما في حلب خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. فهي تدل بشكل مأساوي على حماقة نظام بشار

ومن جانبنا، نود أن نُطمئن أعضاء مجلس الأمن إزاء أن أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمانة العامة للأمم المتحدة سوف توفّران كل دعم ممكن لعمل بعثة تقصي الحقائق وآلية التحقيق المشتركة على السواء، حتى تتمكننا من الاضطلاع بولايتيهما بطريقة مستقلة ومحيدة ومهنية. ونحن نتطلع إلى مداورات مجلس الأمن والتوجيهات المستمرة من جانبه.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد كيم وون - سو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد دولاتر** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئاسة الولايات المتحدة على الموافقة على طلبنا بعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن، وأن أهنئكم، سيدتي، على توليكم الرئاسة. كما أشكر السيد كيم وون - سو على إحاطته الإعلامية وعلى الجهود التي بذلها خلال العامين الماضيين بصفته الممثل السامي لشؤون نزع السلاح.

بعد ست سنوات من الصراع في سوريا، وارتكاب أشنع أعمال العنف ضد السكان المدنيين، ولا سيما استعمال الأسلحة الكيميائية لأمد طويل وعلى نحو متكرر - وبخاصة غاز الكلور - من قبل النظام السوري ضد شعبه بالذات، استيقظنا يوم أمس لنعلم مرة أخرى أنه تمّ شن هجوم خسيس للتو على خان شيخون جنوب إدلب. ولا يسع ذلك إلا أن يذكرنا باليوم الرهيب المؤرخ ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣، عقب الهجمات الكيميائية التي شنّها النظام في الغوطة، إحدى ضواحي دمشق، والتي لا تزال المشاهد غير المحتملة الناجمة عنها تلازم ذاكرتنا.

إن هذا الرعب الكيميائي الذي حدث من جديد والذي ينبغي ألاّ يشكل مفاجأة لأحد يسجّل أحدث مرحلة من انزلاق

السبب، بادرت فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى تقديم مشروع قرار نأمل أن يوحد المجتمع الدولي حول موقف واضح وحازم يتمثل في رفض ما هو غير مقبول.

وإزاء الأدلة على الاستخدام المتكرر والمنهجي والوحشي لأسلحة الدمار الشامل - في هذه الحالة الأسلحة الكيميائية - ضد السكان المدنيين، لا يمكن للتقاعص والشلل أن يكونا خيارين. إن مصداقيتنا الجماعية على المحك، بوصفنا القيمين على السلم والأمن الدوليين، وكفرادى الدول الملتزمة بمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وهذه مسألة احترام للقانون الإنساني الدولي ولقدرتنا على استعادة قاعدة جماعية يجري انتهاكها علنا - حظر استخدام الأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين، وهو ما يسعى إليه المجتمع الدولي في جميع الأوقات منذ قرن تقريبا.

ونحن نتحمل مسؤولية جماعية عن حماية نظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية الذي يحظى بتوافق الآراء في المجلس حتى الآن، ولكنه بات يتفكك أمام أعيننا اليوم. ويتمثل الخطر في أن تنهار معه جميع نظم عدم الانتشار التي بنيناها معا بصبر، يوما بعد يوم، وعلى مدى العقود الأخيرة. وعودة ظهور هذه الأسلحة في سوريا، بما في ذلك تلك التي تقع في أيدي داعش، بالترافق مع عدم رد من النظام الدولي، ترسل إشارة مفادها الإفلات من العقاب الذي هو في غاية الخطورة وليس مقبولا. ويجب تفكيك جميع القدرات الكيميائية لدى سوريا، بغية حماية الشعب السوري وأمننا الجماعي.

ومن خضم هذا الجو الضبابي الذي يكتنف عدم اليقين تظهر لحظات الحقيقة عندما لا يعود بوسعنا المراوغة أو التخلي عن مسؤولياتنا. إن أسس قيمنا وقوانيننا وأمننا هي على المحك. بالنسبة إلى قيمنا، من منا لا يدين أولئك الذين يقتلون النساء والأطفال عمدا وفي ظل ظروف بغیضة وشنيعة؟ أليس هذا إنكار بعينه للحضارة برمتها؟ أما بالنسبة إلى القانون، فقد

الأسد الذي يدمر ذاته، حتى أن مؤيديه - كما شهدنا اليوم - غير قادرين على منعه، وحيث يرقى سكوهم إلى حد تأييد هذه الأعمال الممجيّة. وهذا العنف المندلع من جديد يؤكد على أنه ما لم يحدث انتقال سياسي يتصف بالمصادقية، فلا يمكن لأحد أن يضمن السلام والأمن للشعب السوري، أو عودة الاستقرار في الشرق الأوسط. لذلك، يجب علينا أن نمضي قدما دونما تأخير في عملية الانتقال السياسي التي سعى إليها المجلس وأقرها بالإجماع في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/523، المرفق). وهذا هو موقف فرنسا منذ البداية.

ولا بد من تسليط كامل الضوء في أقرب وقت ممكن على تفاصيل هذه المجزرة المشينة. إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تصدت لهذه الادعاءات على الفور. وبلدي يؤيد تماما بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، وآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بغية تمكينهما من إجراء التحقيق في أقرب وقت ممكن. ويجب التحقيق في جميع المزاعم المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية على النحو الواجب ورصدها.

ولكن ذلك لا يكفي بطبيعة الحال. فلا بد من تقديم المسؤولين عن تلك الجرائم إلى العدالة. وقد حان الوقت للمجتمع الدولي كي يضع حدا لجرائم النظام السوري. ولا يمكن لأي تحالف سياسي أن يبرر غض الطرف عن ارتكاب الفظائع الجماعية، أو التسوفيف، أو المراوغة، أو صرف انتباه العالم باتجاه مآس أخرى - باختصار، منع الأدلة.

وروسيا، بوصفها الضامن لوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وبوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، تتحمل مسؤولية خاصة يجب عليها الآن أن تمارسها، إلى جانب جميع أعضاء المجلس. لهذا

أثبتت الآلية التي أنشأناها استخدامها للأسلحة الكيميائية. وكان بوسعنا إرسال رسالة واضحة في ذلك اليوم، مفادها أنه ستكون هناك عواقب لاستخدام هذه الأسلحة المروعة ولا تنتهك القانون الدولي، رسالة واضحة مفادها أن هناك وحدة في مجلس الأمن ووحدة عالمية ضد أي استخدام لهذه الأسلحة. ولكن بعد أن استخدمت روسيا والصين حق النقض ضد مشروع القرار، يبدو أن الرسالة الوحيدة التي أرسلت إلى الأسد كانت رسالة تشجيع.

وبالأمس، رأينا عواقب ذلك الاستخدام لحق النقض. إن هذه العواقب منقوشة على وجوه الأطفال المنكوبين في خان شيخون، والذين يُحتمل أن يكونوا قد قتلوا على يد نظام لن يتورع عن فعل أي شيء للاحتفاظ بالسلطة. والتاريخ سيحكم علينا جميعا استنادا إلى كيفية ردنا على تلك الصور التي لا تُنسى ولا تُغفّر للأبرياء الذين عانوا أشد المعاناة بالفعل حتى قبل هجوم الأمس. فإلى متى سنجلس هنا وندعي أن الإجراءات المتخذة في هذه القاعة ليست لها أي عواقب وأن حق النقض لا يؤثر على حياة الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال؟

تقول روسيا إن المعارضة هي المسؤولة وإن الغارة الجوية التي شنها النظام أصابت مستودع ذخائر يتبع المعارضة. ولكننا لم نر شيئا يدل على أن أي جهات من غير الدول في سورية لديها نوع الأسلحة الكيميائية الذي يتفق مع الأعراض التي شهدناها بالأمس. وستقول روسيا ببساطة إننا ليس لدينا ما يكفي من المعلومات بشأن الهجوم. ولكننا لدينا كل الدلائل التي تشير إلى أنه هجوم تم شنه باستخدام الطائرات على مدار عدد من الساعات. ونحن نرى جميع العلامات على هجوم تم شنه باستخدام عامل مؤثر على الأعصاب، يمكن أن يقتل أكثر من ١٠٠ شخص ويلحق الأذى بمئات غيرهم. وإذا لم يكن ذلك كافيا للمطالبة باتخاذ إجراء، فما هو الشيء الكافي للقيام بذلك؟ هناك قوات جوية

اتفق مجلس الأمن بالإجماع على إدانة المسؤولين عن فقدان هذه الأرواح بسبب الأسلحة الكيميائية. ماذا ننتظر لتطبيق القانون الذي عملنا بأنفسنا على صياغته؟

وأخيرا، وبخصوص أمننا، فإننا لو غضضنا الطرف عن استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين، فما هي الشرعية التي سنحظى بها غدا لإدانة الإرهاب النووي أو محاولات إفناء العالم باستخدام الأسلحة البكتريولوجية؟ من منا بوسعنا تحمل مسؤولية من هذا القبيل أمام التاريخ؟

قبل بضعة أسابيع فقط، وجهت الدعوة إلينا نحن جميعا الموجودين هنا إلى تقدير وتحمل مسؤولياتنا (انظر S/PV.7893). ولا يخطن أحد: إن عدم وجود توافق آراء في مجلس الأمن في ٢٨ شباط/فبراير بشأن معاقبة النظام السوري على استخدامه المثبت للأسلحة الكيميائية كان، للأسف، إشارة واضحة على إمكانية الإفلات من العقاب. وإن المجزرة البشعة التي وقعت في خان شيخون هي تذكرة رهيبه بالواقع ومسؤوليتنا. ولذلك، فقد حان الوقت للعمل الجماعي، بضمير واع وبكل ما يلزم من حزم، في مواجهة استخدام أسلحة الدمار الشامل. وأود أن أعرب عن الأمل في أن تتمكن في النهاية من توحيد صفوفنا للتأكيد مجددا بصورة جماعية على رفضنا لاستخدام الأسلحة الكيميائية. فالعالم يراقبنا - وهو يراقب على وجه الخصوص أولئك الذين سيكونون، من خلال توفيرهم الحماية لنظام يتعذر الدفاع عنه، متواطئين معه في هذه الجرائم الشديدة الشناعة.

**السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):**  
في ٢٨ شباط/فبراير (انظر S/PV.7893)، طرحت سؤالا بسيطا على مجلس الأمن، وهو: هل سنتخذ إجراءات ضد أولئك الذين استخدموا الأسلحة الكيميائية في سورية؟ وأتيحت لنا فرصة لاعتماد مشروع قرار (S/2017/172)، كان من شأنه أن يفعل ذلك بالضبط - وهو مشروع قرار كان من شأنه اتخاذ إجراءات ضد نظام الأسد وضد تنظيم داعش، اللذين

بالمهمة المقبلة. وإذا لم تفعل روسيا ذلك وعادت إلى أساليبها القديمة، في الدفاع عما لا يمكن الدفاع عنه، فإن ذلك لن يردعنا. وستواصل المملكة المتحدة مع حلفائنا، التماس العدالة لضحايا هجمات الأسلحة الكيميائية في سورية وفي أماكن أخرى. وستواصل اتباع سبل أخرى للعمل. وتظهر الجزاءات التي أعلنتها الاتحاد الأوروبي في الشهر الماضي ضد عسكريين سوريين أنه ما زال بوسعنا اتخاذ خطوات لمساءلة الأفراد، وأنه ما زال بوسعنا إظهار أن ثمة عواقب لاستخدام الأسلحة الكيميائية.

ولكن إلى أن تغير روسيا أساليبها، سيظل مجلس الأمن يعاني من الجمود. إن هذا هو الواقع المحزن الذي أصبح العالم معتادا عليه. والعالم ينظر إلينا كدبلوماسيين جالسين حول طاولة ولا نفعل شيئا، وأيدينا مقيدة وراء ظهورنا، ونحن خاضعون لتعنت روسيا. ولكن ينبغي ألا تساور العالم أي أوهام. إن ما تفعله روسيا في هذه القاعة لا يؤدي إلى التقاعس عن اتخاذ إجراء؛ إن الدفاع عما لا يمكن الدفاع عنه يسبب المعاناة. وكل إساءة استخدام لحقها في النقض لها عواقب. وبالنسبة لسكان خان شيخون، فإن تلك العواقب يعجز عنها الوصف.

اسمحوا لي أن أختتم كلامي بطرح سؤال على روسيا: ما هي خطتها لوقف هذه الهجمات المروعة والطائشة؟ لقد كان لدينا خطة وكان نحظى بالدعم. وقد رفضتها لحماية الأسد. وحين الوقت الآن للتوقف عن العرقلة والشروع في تقديم المساعدة بالانضمام إلى توافق الآراء في مجلس الأمن. ويدين مشروع قرارنا هذا الهجوم ويدعو إلى أن تكون له عواقب. وينبغي أن يكون جميع أعضاء مجلس الأمن الـ ١٥ قادرين على إدانة هذا الهجوم وكل استخدام آخر للأسلحة الكيميائية. ونحن نعول على التأييد الإجماعي من جانب الأعضاء.

وحيدة هي التي استخدمت هذه الأسلحة في سورية. ولا يوجد سوى طرف واحد في هذا التراع، تقول منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إن ثمة "ثغرات وتناقضات وحالات تضارب" في إعلانه المقدم بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وهو الطرف الوحيد الذي لا يزال يرفض السماح للمفتشين بدخول مرافقه. إن هذا لا يبدو أنه من عمل الإرهابيين. إن هذا لا يبدو أنه من عمل المعارضة. إن هذا الهجوم يحمل جميع السمات المميزة لنظام الأسد، واستخدام الأسلحة الكيميائية يشكل جريمة حرب.

ولا يخطئن أحد: إن هذا النظام يبدو عازما على الاستهزاء بوقف إطلاق النار الذي تدعمه روسيا. وقد عرقلت روسيا اتخاذ المجلس لإجراء، بدعوى أن ذلك ربما يقوض عملية أستانا. ولكن الشيء الوحيد الذي يقوض عملية أستانا هو الأسد، وهو الرجل ذاته الذي يسعى الروس إلى حمايته. وقد نشرت روسيا قواتها المسلحة بكامل ثقلها لمساعدته. وحولوا حلب إلى أنقاض وشرّدوا مئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال - كل ذلك بدعوى مكافحة الإرهاب. فما الذي تحصل عليه روسيا في المقابل؟ إن الأسد يهين روسيا في أعين العالم بتكثيف هجماته وبتدمير اتفاق أستانا لوقف إطلاق النار. والأسد يهين روسيا بإظهار إلى أي مدى كان الوعد السوري بإزالة جميع الأسلحة الكيميائية وعدا أجوف.

وإذا كانت روسيا تريد استعادة مصداقيتها، يتعين عليها الانضمام إلينا في إدانة هذا الهجوم وفي حث منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على التحقيق فيه بأسرع ما يمكن. وعليها الانضمام إلينا في الدعوة إلى توفير الدعم الكامل لفريق التحقيق والتعاون التام معه. وعليها مساعدة، لا عرقلة، جهودنا الرامية إلى تعزيز المساءلة من خلال العمل الحيوي الذي تقوم به آلية التحقيق المشتركة. فلا يمكن أن يكون هناك مزيد من التأخير في شغل الشواغر في قيادة الآلية. ويجب أن تكون لديها القدرات التقنية والتحليلية المناسبة للاضطلاع

الأسلحة الكيميائية أعلنت عنها الجمهورية العربية السورية، والتي كان يمكن أن تنتج أسلحة كيميائية. ونأمل أن تتحسن الحالة الأمنية في سورية وأن تسمح بالتحقق من المرافق المتبقية. ووفقا للتقرير نفسه،

”جرى الآن تدمير جميع المواد الكيميائية التي أعلنت عنها الجمهورية العربية السورية والتي أزيلت من أراضيها في عام ٢٠١٤“.

ولذلك، ننوه باستعداد الحكومة السورية الامتثال للالتزامات الدولية. ونرحب أيضا بمواصلة آلية التحقيق المشتركة لتعزيز قدرتها التشغيلية وإعادة فتح مكتبها المخصص للبحوث في مقر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، واضطلاعها بعملها بأكثر الطرق الممكنة منهجية وتقنية وجدارة بالثقة.

وتدعو بوليفيا إلى وحدة مجلس الأمن حتى لا تُستخدم قاعة المجلس كبوق للدعاية الحربية. إنها يجب أن تكون مكانا يمكن للمجتمع الدولي أن ينظر إليه بثقة، وألا تُستخدم كأداة في التخطيط للحرب. إن التحقيقات وحدها هي التي ستحدد الأطراف المسؤولة، ونعتقد أن الطريقة الأكثر مسؤولية للمضي قدما تتمثل في عدم تحديد المسؤول عن تلك الأفعال قبل الأوان، بل ضمان إجراء تحقيق مستقل ونزيه وشامل وقطعي.

وأخيرا، أود أن أؤكد على كلمات الأمين العام التي تذكرنا بأن سورية قد عانت من حرب مستمرة منذ سبع سنوات وتسببت في معاناة متزايدة للشعب السوري. ونعتقد أنه من واجب المجلس أن يذكر في الوقت الحاضر وإلى الأبد أسباب تلك الحرب الرهيبة. ولعلنا ما كنا سنجلس هنا وتأسف لاستمرار الحرب ومعاناة الشعب السوري على مدار سبع سنوات، لو لم يتم غزو العراق قبل أكثر من ١٠ سنوات في سياق سياسات التدخل في الشرق الأوسط. واعتقد أن أولئك الذين ارتكبوا هذه الجرائم يجب أيضا أن يتحملوا مسؤوليتهم التاريخية. ونعتقد أنه لا بد من أن نعترف بأن

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): يجتمع مجلس الأمن اليوم في مواجهة حدث مروع. وتعرب دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن إدانتها الشديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية والعوامل الكيميائية كأسلحة، وهو عمل غير مبرر وإجرامي بغض النظر عن سبب ارتكابه ومكانه وتوقيته وأيضا كان مرتكبوه. إن المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية يجب التحقيق معهم ومحاكمتهم على النحو الواجب وإنزال أشد العقاب بهم. فاستخدام الأسلحة الكيميائية يشكل انتهاكا للالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي وكذلك تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وتطالب بوليفيا بإجراء تحقيق مستقل ومحيد وشامل وحاسم، مجرد تماما من الطابع السياسي. وفي هذا الصدد، نكرر دعمنا لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في كفاءة تمكنهما، وفقا لولاياهما، من تنفيذ المهام المذكورة أعلاه.

كما نعرب عن إدانتنا الشديدة لأي نوع من الهجمات ضد المدنيين الأبرياء أو الهياكل الأساسية المدنية في سياق هذا النزاع أو في أي نزاع آخر.

ونؤكد من جديد الالتزام الذي يقع على عاتق جميع الأطراف بضمان سلامة وأمن الأشخاص الذين يجدون أنفسهم عالقين في الصراع. ونؤكد من جديد أن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل جريمة خطيرة ضد الأمن الدولي. كما نعرب عن تعازينا الصادقة لأسر الضحايا والشعب السوري، ونشجعهم على مواصلة جهودهم من أجل التوصل إلى سلام دائم.

وفيما يتعلق بالمذكرة التي قدمها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٢٣ شباط/فبراير بشأن عملية التحقق من الأسلحة الكيميائية في سورية، فإننا نقدر أن أمانة المنظمة قد تحققت من تدمير ٢٤ من أصل ٢٧ مرفقا لإنتاج

الدولي الفرص النادرة التي تتيحها التسوية السياسية، وأن يستمر في الاتجاه العام للتسوية السياسية، وأن يزيد من دعمه للأمم المتحدة بوصفها القناة الرئيسية للوساطة، وأن يدعم عمل المبعوث الخاص للأمين العام دي ميستورا، وأن يبحث مختلف الأطراف السورية على توطيد وقف إطلاق النار وبناء الثقة المتبادلة والالتزام بمبدأ إيجاد تسوية يقودها السوريون وبمسكون بزمامها على غرار ما جرت الدعوة إليه في محادثات جنيف، والدفع من أجل تحقيق نتائج إيجابية في إطار تسوية سياسية.

إن مكافحة الإرهاب تمثل حالياً الشاغل الرئيسي فيما يتعلق بالمسألة السورية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز تعاونه، ويوحد أساليب عمله ويكافح بحزم جميع المنظمات الإرهابية التي توجد على قوائم المجلس.

وأخيراً، أود أن أشير مرة أخرى إلى أنه من غير المقبول تماماً أن يقوم الممثل البريطاني علناً بتشويه موقف بلد آخر في قاعة المجلس. ومنطقه لا يحتفل. ونأمل، فيما يتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية التي توصل المجتمع الدولي إلى توافق في الآراء حولها، أن يتوقف عن إساءة استخدام مجلس الأمن لأغراضه السياسية الشخصية، لأن ذلك لا يصب في مصلحة الشعب السوري، وأن تحجم المملكة المتحدة عن مثل هذه الممارسات في المستقبل.

**السيد بيشو (اليابان)** (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة الولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة. كما أشكر وكيل الأمين العام كيم وون - سو على إحاطته الإعلامية.

يساور اليابان قلق بالغ جراء استمرار التقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية المزعوم في سورية، بما في ذلك مؤخراً في إدلب، والذي يتردد أنه أسفر عن مأساة أوقعت أكثر من ٤٠٠ ضحية. إن استخدام الأسلحة الكيميائية غير مسموح به ويجب إدانته بشدة تحت أي ظرف من الظروف، ويجب تحديد

نزعة التدخل والسياسات الرامية إلى تغيير النظم تقوض جميع الحضارات التي أسستها مختلف شعوب العالم. ونحن نأسف بطبيعة الحال ونشعر بالأسى بسبب الخسائر في الأرواح، ولكننا ندعو مرة أخرى بقوة إلى وحدة المجلس كي لا يتم استخدامه كبوق للدعاية الحربية، وإنما كمكان نناقش فيه المبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة واتفق عليها.

**السيد ليو جيايبي (الصين)** (تكلم بالصينية): تشعر الصين بصدمة عميقة من جراء الاستخدام المزعوم للمواد الكيميائية كأسلحة في سورية، ما أسفر عن وقوع خسائر بشرية كبيرة بين المدنيين منذ عدة أيام. وإننا ندين بشدة أي هجمات ضد المدنيين. وتعارض الصين بشدة استخدام أي بلد أو منظمة أو شخص للأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف، وهذا هو موقفها الثابت والمستمر والذي ينبغي ألا يقوم أي أحد أبداً بتشويهه. وقد حدثت في سورية عدة حالات لاستخدام المواد الكيميائية كأسلحة. وتؤيد الصين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة في إجراء تحقيقات شاملة وموضوعية ونزيهة، تستند إلى أدلة واستنتاجات جوهرية يمكن أن تصمد أمام اختبار الزمن والوقائع، في جميع، وأكرر في جميع، حالات استخدام المواد الكيميائية كأسلحة. ومن الضروري مساءلة جميع الجناة المعنيين والأطراف المسؤولة في الحالات التي تنطوي على استخدام أسلحة كيميائية.

لقد دخل الصراع السوري عامه السابع، وأسفر حتى الآن عن خسائر بشرية هائلة. وتتعاطف الصين أيضاً مع معاناة الشعب السوري، وندعو مختلف الأطراف السورية إلى إنهاء الصراع بسرعة. وتمثل التسوية السياسية السبيل الوحيد للخروج من المأزق السوري. وتأمل الصين في تهيئة جميع الأطراف للظروف المواتية لإيجاد تسوية سياسية بدلا من اختلاق الصعوبات. ويحدو الصين الأمل في أن يعتمد المجتمع

لقد شعرت إيطاليا بالصدمة إزاء الهجوم بالأسلحة الكيميائية الذي ادعى ارتكابه مرة أخرى في سورية، وبالقصص الإضافي للمستشفيات حيث يعالج الجرحى. إن ما حدث في خان شيخون أمر مثير للاشمئزاز وخسيس، ونحن ندينه بأشد العبارات الممكنة تماما كما ندين استخدام الأسلحة الكيميائية من أي مكان وفي أي ظرف من الظروف. إن هذه الهجمات لا تؤكد ازدياد النظام السوري التام لشعبه فحسب، بل إنها كذلك تمثل تذكرة مأساوية بأن القانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن والهيكل الدولي لعدم الانتشار، لا يزال ينتهك انتهاكا صارخا.

إننا نرحب بالتزام بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية بجمع المعلومات من جميع الموارد المتاحة، ونتطلع إلى النتائج التي ستتوصل إليها. وقد أيدنا، في ذلك الصدد، مشروع القرار (S/2017/170) الذي قدمته المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا الرامي إلى إدانة الهجوم وكفالة أن تكون التحقيقات فعالة قدر الإمكان.

وطالما أنه لا يسأل أحد عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية هذه، سيظل هناك حافز على مواصلة ارتكابها. ولذلك يجب أن تكون مكافحة الإفلات من العقاب وتحديد الجناة ومحاسبتهم أولوية مشتركة للمجلس، توحد بدلا من أن تفرق. وقد شجعت إيطاليا اتخاذ مجلس الأمن إجراء لضمان مساءلة المسؤولين وفرض الجزاءات عليهم، كمتابعة لأنشطة آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. وقد دعمت إيطاليا، في ٢٠ آذار/مارس - بعد أن أعيق ذلك المسار في المجلس - تدابير تقييدية جديدة فرضها الاتحاد الأوروبي على أربعة من كبار المسؤولين العسكريين السوريين لدورهم في استخدام الأسلحة الكيميائية ضد مواطنيهم المدنيين.

المسؤولين عن استخدامها ومساءلتهم. وأعتقد أن هناك وحدة داخل مجلس الأمن بشأن تلك النقاط الأساسية.

وعند تناول الادعاءات الجديدة في سورية، يجب علينا أولاً أن نحدد ما إذا كانت الأسلحة الكيميائية قد استخدمت فعلا، وثانيا، إذا تأكدنا، يجب أن نحدد المسؤولين عنها. واتخاذ تدابير لمحاسبة مرتكبي هذه الأعمال هو الخطوة النهائية التي لا غنى عنها لوفاء المجلس بمسؤوليته. إن الإفلات من العقاب أمر غير مقبول.

وفي هذا السياق، ترحب اليابان بأن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية قد بدأت بالفعل في جمع المعلومات. ونحث الحكومة السورية وجميع الأطراف في سورية على التعاون الكامل مع بعثة تقصي الحقائق والبعثة نفسها لإنجاز تحقيقاتها، ليس فيما يتعلق بجاذبة إدلب فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بالمزاعم الأخرى التي أثرت مؤخرا، في أقرب وقت ممكن، بحيث يمكن لآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة إجراء تحقيقاتها لتحديد المسؤولين عن تلك الحوادث.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تزايد أهمية مواصلة تحسين التنسيق بين الآليتين والمجلس حتى تتمكن من الاستجابة بسرعة أكبر لأي زعم باستخدام الأسلحة الكيميائية. وإذا أردنا إثراء الأطراف الفاعلة المحتملة عن استخدامها، فمن الأهمية بمكان إظهار أنه سيكشف عن أي استخدام من هذا القبيل وأن المسؤولين عنه سيخضعون للمساءلة.

**السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية أشكر الممثل السامي كيم وون - سو على إحاطته الإعلامية، وأعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيسة، على قيادتكم في معالجة مسائل هذه السنة الصعبة والحاسمة المتعلقة بالهيكل الأمني الدولي.

القيود المفروضة على تقديم المعونة التي تواصل مفاومة الحالة الإنسانية المأساوية أصلا. إن تعزيز وقف الأعمال القتالية هو أفضل أماننا للانتقال من المرحلة العسكرية وضمان الوصول الإنساني الآمن والكامل. وختاما، في ذلك الصدد، تقع علينا جميعا - ولا سيما على ضامني عملية أستانا - مسؤولية خاصة للوفاء بالتزاماتنا وضمان تنفيذ وقف إطلاق النار تنفيذًا تاما ويمكن بالتالي أن يوفر أساسا لعملية سياسية ملموسة.

**السيد أبو العطا (مصر):** لا يسعني اليوم، السيدة الرئيسة، إلا أن أبدأ بتأكيد إدانة مصر الشديدة لاستخدام السلاح الكيميائي وأسلحة الدمار الشامل من قبل أي طرف أيا كان، وإدانتنا بصفة خاصة لما تم إثباته من استخدام هذا السلاح ضد أشقائنا السوريين المدنيين في أكثر من حادثة في سورية، وفقا لتقارير آلية التحقيق المشتركة المعنية بالتحقيق في تلك الحوادث.

كما أؤكد أنه يصعب علينا تصور أن تمر تلك الجرائم مرور الكرام بدون محاسبة دقيقة وعادلة، ومن ثم فقد ساندت مصر وستساند مفهوم المحاسبة لكل من ثبت ضلوعه في تلك الأفعال غير الإنسانية أيا كانت الأسباب وراءها، بما في ذلك من خلال مجلس الأمن وعلى أساس التقاليد والقواعد المتوافق عليها التي تحرص على تقصي الحقائق والأدلة. ودعوني أعرب هنا عن أسفنا الشديد، في هذا الصدد، إزاء الانقسام الذي شهده المجلس مؤخرا وفشله في الخروج بقرار يؤسس لمفهوم المحاسبة بعيدا عن التسييس وحالة الاستقطاب التي تنتاب الأطراف الدولية.

هذا، وفيما يتعلق بالتقارير بشأن الأحداث المؤسفة التي شهدتها مدينة خان شيخون بإدلب أمس، فإنني أدعو جميع الأطراف للتعاون الوثيق مع بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للوقوف على حقيقة تلك الأحداث، وأدعو البعثة للخروج، في أسرع وقت ممكن، باستخلاصاتها في هذا الشأن لتمكين آلية التحقيق المشتركة من ممارسة نشاطها

كما تدعم إيطاليا الآلية التي أنشأتها الجمعية العامة لجمع الأدلة ومساعدة المحاكمات في المستقبل على الجرائم المرتكبة في سورية. وعلاوة على ذلك، فإننا نكرر مرة أخرى دعوتنا المجلس إلى اتخاذ إجراء، بوصفنا مؤيدين لمدونة فريق المساءلة والاتساق والشفافية لقواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب، وللمبادرة فرنسا والمكسيك بشأن تقييد حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. ونحن نرى أنهذه الجرائم ينبغي كذلك أن تستدعي اهتمام المحكمة الجنائية الدولية. فالعنف العشوائي ضد المدنيين لا يزال يعتبر أداة لكسب هذه الحرب عسكريا. إن هذا النهج ليس فقط مرفوضا أخلاقيا، بل إنه خاطئ وتوهمي. فلا يمكن أبدا التوصل إلى حل من خلال الوسائل العسكرية، مهما كان ذلك مغريا لأحد الأطراف في الوقت الحاضر. والسبيل الوحيد للخروج من الأزمة هو من خلال التوصل إلى تسوية سياسية شاملة، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي يعالج محنة الشعب السوري وتطلعاته، ويجفف مستنقع العنف وعدم الاستقرار حيث يزدهر الإرهاب ويهدد العالم بأسره.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نؤكد على أن هذه الهجمات التي ترتكب، على نحو يدعو للسخرية، تماما مع نهاية آخر جولة من المحادثات في جنيف التي حاولت - تحت قيادة المبعوث الخاص للأمم المتحدة، ستافان دي ميستورا، الذي نؤيده - بث حياة جديدة في العملية السياسية. وتلقي الهجمات بظلال جديدة خطيرة من الشك على الالتزام بحل سياسي.

كما تلقي الهجمات بظلال جديدة من الشك على استعداد النظام للالتزام بشروط وقف إطلاق النار. وهي لا تمثل حالة معزولة، إنما فقط واحدة من الانتهاكات المتكررة لوقف إطلاق النار التي ارتكبت، ولا سيما من جانب النظام، خلال الأشهر القليلة الماضية. إن من شأن هذا السلوك أن يقوض أي إمكانية للثقة بين الطرفين في الميدان، تماما كما ظلت تفعل

الـرعب“ - . ذلك ما يراه المرء ويشعر به وهو يشاهد هذه الفظائع. وهذه ليست أعمالاً حربية. بل هي أعمال وحشية، وأوروغواي تدين بأشد العبارات هجوم الأمم، الذي أدى إلى خسائر فادحة في الأرواح، بمن في ذلك النساء والأطفال. ورأينا الأطفال يموتون وهم يحاولون التنفس. ورأينا النساء - جثتا هامة بالفعل - ممسكات بأطفالهن. وهذه ليست المرة الأولى لأننا، للأسف، شاهدنا هذه الصور القادمة من سورية مرارا وتكرارا.

واستخدام غاز السارين أو عامل عصبي آخر يدل على أن الجناة كانوا ينوون التسبب في أكبر قدر ممكن من الضرر لسكان تلك المنطقة. وفقدوا أرواحهم خنقا في ظروف مروعة. ومرة أخرى نشهد إظهار عدم الشفقة تماما من جانب المقاتلين في سورية. والمستشفى الذي كان يعالج فيه الجرحى قُصف بعد الهجوم الأولي ببضع دقائق فقط. وقد أصبح ذلك نموذجا متكررا في سورية، في اليمن وبلدان أخرى. هُوجم المدنيون أولا، وبعد ذلك ببضع دقائق، تعرض للهجوم جميع الذين كانوا يحاولون مساعدة الضحايا.

وكما قال الأمين العام غوتيريش، بكل بلاغة أمس، لما من أحد يكسب هذه الحرب. بل يخسرها الجميع، لا سيما الملايين من السوريين الذين لا يزالون يرون حياتهم تُدمر يوميا. وهذه الجرائم المروعة ينبغي ألا تظل دون عقاب ولا يمكن أن تبقى كذلك، أيا كان المسؤول عنها. وفي الوقت الحاضر، ليست لدينا المعلومات التي تسمح لنا بأن نؤكد تأكيدا قاطعا من المسؤول عن هذا العمل. بيد أنه ينبغي أن نتذكر بأن الحكومة السورية هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها، كما أن الحكومة السورية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن توفير أقصى سبل الوصول بدون عراقيل لخبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذين وصلوا إلى سورية أمس للتحقيق في حيثيات الهجوم وجمع الأدلة. ويجدون الأمل،

وفقا لقرارات مجلس الأمن. لذلك، فإننا سنؤيد وندعم أي تحرك جاد في المجلس للتعاطي مع هذا الحدث وغيره ومحاسبة مرتكبيه. وعلى صعيد آخر، أود تكرار دعواتنا لإيلاء الاهتمام اللازم لمسألة تصنيع أو امتلاك أو استخدام الجهات الفاعلة من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل، والتعاطي مع هذا الخطر الذي يحيط بالمنطقة والعالم، لا سيما وأن مجلس الأمن ما زال يفتقر للأدوات القانونية اللازمة للردع والتعامل الفوري مع هذا التهديد.

إن استهداف وقتل المدنيين أصبح واقعا أليما وجزءا من الحياة اليومية للشعب السوري الشقيق، بل تحول الموت والتشريد في سورية لمجرد أعداد تستغل من هنا وهناك لأسباب سياسية، حتى تعود البعض على ذلك. وللأسف الشديد، فإنه بعد أن توصل هذا المجلس لتوافق حول محددات العملية السياسية وسبل التعامل مع مخاطر السلاح الكيميائي وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، فإن أجواء الانقسام والتناحر - التي قد لا تتعلق بسورية أحيانا - تعود مرة أخرى لتهدد أفق التسوية. ومن ثم وبالتوازي مع ضرورة قيام الأجهزة الدولية المعنية بالتحقيق فيما يرتكب من جرائم حرب في سورية وتفعيل مفهوم المحاسبة من خلال نهج جاد ونزيه، فإنني أدعو أعضاء المجلس لاستعادة الحوار السياسي الجاد لمواجهة الأزمة السورية وأدعوهم لتلافي العودة لأجواء التنافس والاستقطاب والتراشق الدعائي التي شهدتها السنوات الماضية والتي لم يدفع فاتورتها سوى ملايين من الأبرياء في سورية ودول المنطقة التي ستعاني من العواقب الوخيمة لهذا الصراع لسنوات مقبلة.

لسيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): بالأمس، وأنا أشاهد الصور القادمة من خان شيخون، شعرت بالاشمئزاز بدنيا وعقليا. وتبادرت إلى ذهني الكلمات التي استخدمها جوزيف كونراد في روايته "قلب الظلام"، واستلهمها بعد ذلك فرانسيس فورد كوبولا في تأليف الحوار الذي أداه مارلون برونو في فيلم "نهاية العالم الآن" - "الرعب،

نغتتم هذه الفرصة للإعراب عن تعازينا القلبية لأسر الضحايا المكبوتة، متمنين الشفاء العاجل للمصابين.

هل ستتقوض جراء هذه الأعمال الاستفزازية جهودنا الجماعية الرامية إلى منع ازدياد تصعيد الحالة في سورية، بما في ذلك استمرار مفاوضات السلام في جنيف، تقوضه المخاطر؟ إن أي سلوك إجرامي يُنفذ بهذه الطريقة للإنسانية، ويسعى إلى التخويف، يجب أن يصنف كعمل إرهابي، يجب أن نكافحه بكل تصميم.

وتحت كازاخستان منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة على القيام فوراً بإجراء تحقيقات كاملة دون أي تأخير، وتحديد هوية مرتكبي هذه الجريمة النكراء. وكما نرى، فإن الأشخاص الأبرياء هم في الغالب من لا يزالون يعانون. والاستخدام المتعمد للأسلحة الكيميائية من جانب المجرمين بغية بث الخوف والقلق في النفوس أسلوب مميز للتنظيمات الإرهابية. وفي ضوء ذلك، فإننا نطلب بتحقيق كامل وفوري، يجب أن يتجاوز نطاق الشكليات الإجرائية الاعتيادية. ويجب على بعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية جمع الأدلة بصورة مباشرة وبذل كل جهد لتحديد هوية مرتكبي هذه الجريمة النكراء من أجل تقديمهم إلى العدالة.

وفي ظل هذه الظروف وانطلاقاً من ضرورة الكشف الكامل وغير المتحيز عن هذه الجرائم، نحن بحاجة إلى تعاون شامل ومفتوح بين آلية التحقيق المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة وبعثة تقصي الحقائق. وباعتبار كازاخستان من دعاة الحياد والإفصاح التام عن جميع الجرائم الكيميائية في سورية، فإنها تحت حكومة الجمهورية العربية السورية، فضلاً عن الأطراف الأخرى، على التعاون الكامل مع المفتشين الدوليين للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأي تأخير في شروط الإفصاح أو مساءلة

خلافاً للحالات السابقة، أن يجري التحقيق على وجه السرعة وبطريقة تسمح لنا بالتعرف على من يقفون وراء هذه الأفعال والمطالبة بمساءلتهم على أعمالهم.

وهذا ليس حدثاً منعزلاً؛ فقد وقع في خضم ازدياد القصف والقتال في الأسابيع الماضية - بالرغم من وقف إطلاق النار الذي يفترض أن يكون سارياً - وإلى الهجمات الإرهابية الأخيرة التي تسببت أيضاً في العديد من الوفيات. وكل ذلك يهدد جهود المبعوث الخاص للأمين العام، ستافان دي ميستورا، لجمع الأطراف معاً من أجل التوصل إلى حل سياسي فيما بين الأطراف السورية سيمكن من إنهاء هذا النزاع.

وللأسف، لا يزال مجلس الأمن جزءاً من المشكلة وليس جزءاً من الحل. وهناك القليل من الوقت، ومع كل يوم يمر نشهد سقوط عدد متزايد من الأشخاص جرحى أو قتلى والبلد بأسره يجري تدميره. والأموال التي جمعت خلال مؤتمر إعلان التبرعات من جانب الجهات المانحة لن تجدي نفعاً إذا استمر تدمير سورية والبلدان الأخرى. وقد يكون بالتأكيد من الممكن إعادة بناء الهياكل الأساسية المادية، ولكن لن يكون من الممكن أبداً إحياء الآلاف من المدنيين الأبرياء. وقد أصبح وقف التفجيرات والأعمال القتالية ضرورة.

**السيد عمروف** (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):  
إن موقف كازاخستان بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية موقف ثابت ومعروف. فنحن نعارض بشدة أي استخدام للأسلحة الكيميائية، فضلاً عن أي نوع من أسلحة الدمار الشامل من جانب أي دولة أو منظمة أو فرد، أياً كانت الظروف.

لقد شعرنا بالصدمة والحزن العميق هذا الهجوم الكيميائي الرهيب في إدلب، سورية. وتدين كازاخستان بشدة هذه الأعمال، التي تظهر الوحشية لزعزعة الحالة في البلد. ونود أن

له أن يُكمل في الوقت المناسب جميع التحقيقات المعلقة عن الجرائم السابقة وكذلك الجديدة المرتكبة في سورية.

**السيد سكوغ** (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة حسب الحالة الملحة التي تقتضيها. وآمل أن يتحمل مجلس الأمن مسؤوليته وأن يتصرف بطريقة حازمة وموحدة رداً على ما شهدناه.

وننضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في إدانة الهجمات الوحشية والجبانة التي أبلغ عن شنّها بالأسلحة الكيميائية بالأمس على سكان إدلب. إن الصور التي ترد مروعة حقاً. لقد رأينا جثث ضحايا الهجوم الذين كانوا يعيشون حياتهم اليومية والصور المفجعة لأطفال يكافحون لالتقاط أنفاسهم. إن قلوبنا مع أسر وأصدقاء الأشخاص الذين توفوا والذين أصيبوا، ولكن هناك أيضاً شعور بالغضب. فالهجمات التي سُنت على المستشفيات في أعقاب ذلك مروعة بنفس الدرجة.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية غير قانوني ويشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين ويمكن أن يشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. وما حدث في إدلب يجب أن يخضع للتحقيق الآن دون تأخير. وإذا تبينت صحة الادعاءات، فستكون هذه إضافة إلى الحالات الشنيعة التي تأكدت بالفعل عن استخدام الأسلحة الكيميائية وغيرها من الجرائم الدولية الخطيرة التي يرتكبها النظام السوري. ولا بدّ من مساءلة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، كما اتفق المجلس في القرار ٢٢٠٩ (٢٠١٥).

وفي ضوء ما شهدناه في الـ ٢٤ ساعة الماضية، فمن المهم أن يُظهر المجلس الآن جبهة متحدة. ويجب أن نعمل كل ما هو ضروري لتيسير العمل الهام الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآلية التحقيق المشتركة. ولذلك تؤيد السويد تأييداً تاماً مشروع القرار الذي قدّمته هذا الصباح المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة. وهناك حاجة

الجناة يدل على الاتفاق الضمني على مواصلة هذه الجرائم في المستقبل.

وأشكر الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد كيم وون - سو، على إحاطته الإعلامية. إن الجرائم الصارخة التي وقعت أمس في منطقة إدلب في سورية، فضلاً عن استمرار الخطر المحتمل لاستخدام الأسلحة الكيميائية في هذا البلد، تتطلب جهوداً جادة ونشطة. وللأسف، وكما نرى من التقرير المعروف علينا (S/2017/260، المرفق)، فإن المسائل الحاسمة التي تتطلب إحراز التقدم للمضي بنا قدما تظل دون تغيير. أولاً، هناك مسألة المرافق الثلاثة المتبقية، التي لما زال تدميرها يبدو مستحيلًا بسبب انعدام الظروف الأمنية اللازمة.

ومن الضروري اتخاذ إجراء عاجل للتوصل إلى حل نهائي لهذه المشكلة. فذلك سيساعدنا على التأكد من أن جميع المصادر الرسمية التي تثير الشكوك بشأن تخزين المواد الكيميائية الخطرة لم تعد موجودة. ولذلك، ثمة حاجة إلى مزيد من التفاعل النشط مع الحكومة السورية. وفي هذا الصدد، فإننا نتطلع إلى استئناف المشاورات الرفيعة المستوى مع دمشق في أيار/مايو لمعالجة جميع القضايا العالقة المتصلة بإعلان الجمهورية العربية السورية. ونتوقع نتائج هذه المشاورات في التقرير المقبل، الذي سيوجز الخطوات المقبلة التي يتعين اتخاذها.

ثانياً، نود أن نرى اتخاذ المزيد من التدابير الفعالة والعاجلة من جانب بعثة تقصي الحقائق، مما سيساعد آلية التحقيق المشتركة على بدء التحقيقات في الجرائم الجديدة.

ثالثاً، إن التفاعل النشط لآلية التحقيق المشتركة وتعاونها مع لجان مجلس الأمن الثلاث وفقاً للفقرة ٤ من القرار ٢٣١٩ (٢٠١٦) سيؤدي إلى استجابة أكثر فعالية لمنع ومكافحة هذه التهديدات. وإذ نضع في الاعتبار أن ولاية الآلية ستنتهي بالفعل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، يجب التعجيل باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز العمل، وهو أمر ضروري إذا كان

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد كيم وون - سو على إحاطته الإعلامية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري له على التزامه وتفانيه في منصب وكيل الأمين العام والممثل السامي لشؤون نزع السلاح منذ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وأود أيضاً أن أهنئ خلفه، السيدة إيزومي ناكاميتسو.

إن التقرير عن استخدام الأسلحة الكيميائية في إدلب أمس مروع جداً. وما شهدناه في أشرطة الفيديو والصور هو ببساطة أمر يفطر القلب. وفي وقت سابق، أعرب ممثل أوروغواي ببلاغة عما شعرنا به أيضاً لدى رؤيتنا هذا المنظر الشنيع. ونعرب عن عميق تعاطفنا مع ضحايا الهجوم. وكما ذكرنا من قبل، فإننا نشعر بالقلق إزاء استمرار ورود تقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، بما في ذلك الحوادث الثمانية التي سجلت منذ بداية العام. وندين بشدة أي استخدام للأسلحة الكيميائية من جانب أي دولة أو جهة من غير الدول.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية غير مقبول على الإطلاق في أي ظروف كانت. ونتفق مع ما ذكره الأمين العام في رسالته المؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٧:

”يهدد استمرار استخدام المواد الكيميائية السامة كأسلحة، فضلاً عن استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، بتقويض القاعدة الراسخة المناهضة لاستخدام هذه الأسلحة. فاستخدامها أمر لا يُحتمل، ولا بد من وضع حد للإفلات من العقاب بتحديد هوية المسؤولين عن ذلك ومساءلتهم.“ (S/2017/260، الفقرة ١).

ويجدونا الأمل في أن تحقق بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية في الهجوم الذي وقع في إدلب بأقصى قدر ممكن من الفعالية.

ملحة إلى أن تثبت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الوقائع وتُقدّم استنتاجاتها في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك تحديد المسؤولين عنها. وبغية القيام بذلك بنجاح، يجب أن تتلقى تعاوناً كاملاً من السلطات السورية.

يؤكد هذا الهجوم كذلك أهمية استمرار المجلس في التركيز على استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وكما ذكرنا من قبل، يجب على السلطات السورية أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للسماح لها بالتحقق من دقة واكتمال التصريحات عن الأسلحة الكيميائية. وهذا أمر حاسم لمعالجة الثغرات والتناقضات والاختلافات التي لا تزال قائمة.

ونقدّر عمل الآلية المشتركة ونرحب بأنها ستصبح قريباً عاملة بشكل كامل. ونتطلع إلى التقارير التي تتضمن مزيداً من المعلومات عن الحالات الأربع التي سبق تحديدها والتي تتعلق بداعش والنظام السوري وكذلك الحالات الجديدة، بما في ذلك هذا الهجوم الأخير، والتي ستقدمها بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

وفي الختام، سنواصل جهودنا في المجلس وخارجه لضمان إخضاع المسؤولين عن الجرائم البشعة في سورية للمساءلة. لقد ساهمت السويد في الآلية المشتركة وكذلك في الآلية المحايدة والمستقلة التي هي الآن في طور الإنشاء بتكليف من الجمعية العامة. ويجب أن يستمر عمل لجنة التحقيق المعنية بسورية. كما دعمنا بنشاط مؤخراً تقديم الاتحاد الأوروبي لجزءات محددة الهدف على الأفراد المتورطين في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

يُبرز الهجوم في إدلب أهمية عمل مجلس الأمن لإنهاء استخدام الأسلحة الكيميائية. ولا يمكننا التهرب من مسؤولياتنا. ويجب علينا مضاعفة جهودنا.

وفي هذا الصدد، نرحب ببيان المنظمة الذي أشار إلى أن بعثة تقصي الحقائق هي في صدد جمع وتحليل المعلومات من جميع المصادر المتاحة. والأهم من ذلك، ينبغي بعد عملية تحقيق سليمة تحديد مرتكبي الهجوم على يد آلية التحقيق المشتركة استناداً إلى أدلة موثوقة من أجل ضمان المساءلة. ومن المهم أن أي تستند إجراءات يتخذها مجلس الأمن إلى أدلة موثوقة وأن تبدو كذلك بحيث لا تساور الشكوك إزاءها أي شخص حسن النوايا ويتمتع بالموضوعية.

يعطينا استمرار ورود تقارير عن الهجمات الكيميائية في سورية مبررات إضافية تؤيد عمل آلية التحقيق المشتركة. ولهذا فمن المهم أن تستأنف الآلية عملها بأسرع ما يمكن. ولن يتمكن المجلس من ضمان المساءلة من دون التفعيل الكامل له، وهو الأمر الذي نعتقد أنه حتمي لمحاكمة الجناة ومنع مواصلة استخدام الأسلحة الكيميائية. ولذلك فمن الضروري تقديم كل الدعم اللازم للآلية المشتركة حتى تتمكن من استئناف هذا التحقيق وإجرائه بطريقة مهنية ومستقلة ونزيهة.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر المملكة المتحدة وفرنسا على طلب عقد جلسة اليوم والرئاسة على عقدها فوراً دون تأخير.

وأود في البداية أن أشير إلى البيان الذي أدلى به وزير خارجية أوكرانيا اليوم بشأن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سورية، الذي يكرر، في جملة أمور، أن استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي شخص في أي مكان وتحت أي ظروف يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ويجب إدانته بشدة ويجب إخضاع المسؤولين عنه للمساءلة.

لا يبدو أن ثمة نهاية للتدفق المتواصل للتقارير من سورية فيما يتعلق باستخدام مواد كيميائية سمية كأسلحة. وقد فتح باب حقيقي للشور والمفاجآت غير السارة في عام ٢٠١٢، ولا نزال نشهد حتى الآن العواقب الخطيرة لإجراءات وقرارات الحكومة السورية، أو بالأحرى عدم اتخاذها إجراءات ولا قرارات منذ خمس سنوات. لقد خرج المارد من القمقم لكن المجتمع الدولي لا يزال متردداً بشأن ما يتعين عليه فعله حيال ذلك بالرغم من توافق الآراء على أن استخدام الأسلحة الكيميائية غير مبرر ولا يمكن التسامح بشأنه.

وفي هذا الصدد، نرحب ببيان المنظمة الذي أشار إلى أن بعثة تقصي الحقائق هي في صدد جمع وتحليل المعلومات من جميع المصادر المتاحة. والأهم من ذلك، ينبغي بعد عملية تحقيق سليمة تحديد مرتكبي الهجوم على يد آلية التحقيق المشتركة استناداً إلى أدلة موثوقة من أجل ضمان المساءلة. ومن المهم أن أي تستند إجراءات يتخذها مجلس الأمن إلى أدلة موثوقة وأن تبدو كذلك بحيث لا تساور الشكوك إزاءها أي شخص حسن النوايا ويتمتع بالموضوعية.

يعطينا استمرار ورود تقارير عن الهجمات الكيميائية في سورية مبررات إضافية تؤيد عمل آلية التحقيق المشتركة. ولهذا فمن المهم أن تستأنف الآلية عملها بأسرع ما يمكن. ولن يتمكن المجلس من ضمان المساءلة من دون التفعيل الكامل له، وهو الأمر الذي نعتقد أنه حتمي لمحاكمة الجناة ومنع مواصلة استخدام الأسلحة الكيميائية. ولذلك فمن الضروري تقديم كل الدعم اللازم للآلية المشتركة حتى تتمكن من استئناف هذا التحقيق وإجرائه بطريقة مهنية ومستقلة ونزيهة.

وهي ليست مجرد مسألة ضمان العدالة لضحايا هجمات الأسلحة الكيميائية في سورية، لكنها تتعلق أيضاً بالحفاظ على هيكل عدم الانتشار الذي يشكل دعامة هامة للحفاظ على السلام والأمن العالميين. فانتشار الأسلحة الكيميائية واستخدامها بما في ذلك من قبل الإرهابيين هو مصدر قلق بالغ ويشكل تهديداً خطيراً للسلام والاستقرار في المنطقة وخارجها. ويمكن معالجة هذا التهديد بشكل مستدام إذا أعطيت الحلول السياسية والدبلوماسية الأولوية. ولا يمكن في نهاية المطاف إلا لعملية سياسية شاملة معالجة الأزمة السورية ووقف الهجمات المروعة، بما في ذلك ما شهدناه يوم أمس، لمنع استمرارها في التسبب بمعاناة لا توصف للشعب السوري. وبدون التقليل من شأن التحديات التي تنتظرنا، نلاحظ التقدم المحدود الذي أحرز في الجولة الخامسة من المحادثات

المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، بوصفه وثيقة متوازنة ومركزة تقدم إجراءات محددة. ونأمل في أن يعتمد المجلس هذه الوثيقة الهامة اليوم. وهذا هو أقل ما يمكننا عمله لكفالة ألا يجري تجاهل هجوم إدلب.

**السيد سيك (السنغال)** (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يشيد بفرنسا والمملكة المتحدة على مبادرتهما بطلب عقد جلسة اليوم، وأن أشكركم، سيدي الرئيسة، على قراركم بعقد جلسة بشكل فوري لتمكين مجلس الأمن من تناول موضوع الاستخدام المزعوم للمواد السامة - وهي العوامل الكيميائية والأسلحة الكيميائية - أمس ٤ نيسان/أبريل - عطلة بلدي الوطنية - في خان شيخون بمحافظة إدلب. لقد قتل العشرات واختنق المئات، بمن فيهم الأطفال. وقد تضرر كافة السكان المدنيين. وتقدم بخالص تعازينا إلى أسر الضحايا وإلى أشقائنا وشقيقتنا السوريين. ونتمنى الشفاء العاجل للمصابين.

وأود أن أهنئ السيد كيم وون - سو الذي قدم إحاطة إعلامية اليوم على عرضه الواضح والموضوعي وأشيد به على توحيه الحيطة، قدر الإمكان، بالتشاور مع ممثلي الحكومة السورية هنا في نيويورك. إن البيان الصادر عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، المكلفة بالفعل بجمع وتحليل المعلومات من جميع المصادر المتاحة لتحديد المسؤولين عن ارتكاب ذلك، عبر أيضا عن القلق إزاء المضي بحذر.

وكما ذكرتم سيدي هنا في ٢٨ شباط/فبراير (انظر S/PV.7893)، لا يوجد ما يبرر فطاع استخدام المواد الكيميائية كأسلحة في أي مكان أو في أي زمان، بما في ذلك في سورية، وهي منطقة نزاع، وتحديدًا ضد السكان المدنيين. لذلك، ووفاء لموقفها القائم على المبدأ، وكدولة طرف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، تكرر السنغال، من خلالي، إدانتها الشديدة لاستخدام أسلحة الدمار الشامل

لقد أفرط المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، وكان بليغا للغاية في الإعراب عن القلق وإدانة استخدام المواد الكيميائية السامة كأسلحة، ولكنه توقف عند ذلك الحد. هناك انعدام مدهل لاتخاذ إجراءات ملموسة، ولذلك فإن الفجوة بين الكلام والتنفيذ آخذة في الاتساع. الصور الحية للضحايا الذين تعرضوا للغاز السام في إدلب أمس بمثابة جرس إنذار واضح وعال للمجتمع الدولي بأسره. إنها تذكرك لنا جميعا الحاضرين في القاعة أن هناك ثمة للإحفاق في اتخاذ إجراءات. دفع المدنيون الأبرياء في إدلب الثمن لأن المجلس لم يتمكن من حسم أمره بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية السورية. الأطفال الذين رأينا صورهم بالأمس يعانون لكي يتنفسون ويكافحون لتجنب الاحتناق بسبب قرارات مصيرية اتخذها في عواصم بعيدة أشخاص تشغلهم خطتهم الكبرى.

وفي ظل هذه الظروف، فإن تكرار العبارات المعتادة من "تحقيق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية"، و "مشاركة آليه التحقيق المشتركة"، و "الحاجة إلى التعاون الكامل من جانب الحكومة المضيفة"، يبدو أجوفًا وبصراحة إهانة لشعب سورية. وعلاوة على ذلك، فإن إحفاق المجلس في اتخاذ إجراءات بشأن المسألة يعطي انطباعًا خاطئًا بأن مرتكبي هذه الجريمة يمكنهم الاختباء خلف جدار من الأكاذيب والتزيف - الجدار المختلط الذي شيده نظام الأسد وأمنه حق النقض الروسي. يجب هدم ذلك الجدار. والسؤال الوحيد الذي أطرحه اليوم هو، أين هو الحد الأقصى لتسامحنا الجماعي، الذي يبدو أنه لا حدود له؟ وكسؤال تال لذلك: كم نحتاج من سكان إدلب لتتحرك وتتخذ إجراءات بشأن هذه المسألة؟

وانطلاقًا من الموقف المشترك للمجلس بأن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، نعتقد أنه ينبغي التصرف بحزم ودون أي تأخير. وفي ذلك الصدد، تؤيد أوكرانيا مشروع القرار المقدم من الولايات

وفي الختام، نحن لا نزال نعتقد أن الحل السياسي التفاوضي القائم على أساس بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) هو الحل الوحيد الذي سيساعدنا على التوصل إلى حل دائم لهذا الصراع، الذي يخلّف عواقب إنسانية مدمرة، بينما يجب علينا أيضا تسليط الضوء على جميع الحقائق المتعلقة بمزاعم استخدام الأسلحة المحظورة في سوريا. وبالتالي، فإن وفد بلدي يعرب مرة أخرى عن رغبته في نجاح الجولة الخامسة من محادثات جنيف، التي بدأت في ٢٣ آذار/مارس، ونأمل من هذه المحادثات أيضا، إلى جانب عملية أستانا، أن تعزز النتائج الموضوعية للدورة الرابعة التي ساعدتنا، لأول مرة، على التوصل إلى مسائل موضوعية، مثل الإصلاح الدستوري، والانتقال السياسي، وإجراء الانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة.

وفي غضون ذلك، تدعو السنغال إلى إجراء تقييم سريع وموثوق به لما حدث في إدلب يوم أمس. كما ندعو إلى تحديد هوية الجناة بسرعة وبموثوقية. وتكرر السنغال دعمها الكامل لفريق بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سوريا، حيث بات أعضاؤه على استعداد لبدء العمل، ولآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، إذ أن الاستنتاجات التي يتوصلان إليها سوف تحدد هوية الجناة.

**السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**  
نحن ممتنون لوفد الولايات المتحدة على إتاحة هذه الفرصة لإجراء مناقشة مفتوحة، والبحث في موضوع معقد جدا بتراهة، ألا وهو استخدام مواد سامة في سياق الصراع السوري. والمؤسف أن الاهتمام بأحداث كهذه يحظى، على ما يتضح، بتوجه إيديولوجي. فهو مرتبط ارتباطا وثيقا بحملة مناهضة لدمشق، لم تصل بعد إلى المكان الذي تستحقه في مزبلة التاريخ. ومن باب الغرابة أن جميع أنواع هذه الأحداث

بجميع أنواعها، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية - كما حدث أمس في خان شيخون.

إن العمل الهمجي الذي وقع أمس في حرب لا تنتهي في سورية والادعاءات المستمرة باستخدام الأسلحة الكيميائية في ذلك البلد توضح كذلك أهمية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نواصل تشجيع اللجنة التوجيهية في جهودها، عملا بالقرارين ٢٢٣٥ (٢٠١٥) و ٢٣١٩ (٢٠١٦) لإجراء تحقيقات موضوعية ونزيهة لتحديد المسؤولين عن الاستخدام غير المقبول للمواد الكيميائية كأسلحة. إن المشاورات الجارية بين أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطات السورية المختصة تكتسي أيضا أهمية حيوية لكفالة أن تضطلع بعثة تقصي الحقائق بفعالية بمهمتها.

كيف يمكننا ألا نشعر بالقلق مرة أخرى إزاء حيازة الجهات الفاعلة من غير الدول - أي الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة السابقة - لتلك الأسلحة البغيضة؟ ولهذا السبب ندعو إلى تحسين التعاون فيما بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما دول المنطقة، لوضع حد للتهديد المستمر الذي تشكله الأسلحة الكيميائية في سورية وخارجها. ويدعو وفد بلدي مرة أخرى جميع أعضاء مجلس الأمن إلى العودة إلى روح التوافق والتعاون التي سادت قبل اتخاذ القرارين ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٣٥ (٢٠١٥). وينبغي التذكير بأن القرارين قد مكنا المجلس من إحراز تقدم ملموس بشأن تدمير مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية التي أعلنت عنها الحكومة السورية. والأمر متروك الآن لأعضاء المجلس للعمل معا لتوفير متابعة للنتائج الموضوعية للتحقيقات التي تضطلع بها آلية التحقيق المشتركة. الجميع يدرك مدى تعقيد عملها.

مزيد من الأعمال على نطاق واسع بتاريخ ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣ عندما استخدموا غاز السارين في الغوطة الشرقية. وبالمناسبة، ومن باب الصدفة المحض، تزامن هذا العمل مع المهمة الأولى التي قام بها فريق خبراء الأمم المتحدة في سوريا، بقيادة آكي سيلستروم. فحاول أن ينسب المسؤولية عن الهجوم إلى القوات الحكومية، ولكنه لم ينجح في ذلك لأن دمشق أظهرت حينذاك ما يكفي من حسن النية، وأمكن من خلال جهود الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، وبدعم من المجتمع الدولي، تحقيق النجاح في نزع السلاح الكيميائي من سوريا.

وعندما اتضح أن حكومة الأسد تمكنت خلال أطر زمنية قصيرة جدا وفي ظل ظروف معقدة جدا من إزالة ترساناتها الكيميائية، شهدنا تقارير عما يسمى باستخدام الكلور في سوريا كواحد من الأسلحة الكيميائية. وأنشأت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بعثة لتقصي الحقائق بشأن ذلك الهجوم الكيميائي، بدعم من حكومة دمشق، وكانت تهدف إلى التحقيق في هذه الأنواع من الحوادث. ولكن هذه البعثة لم تقم في الواقع على الاطلاق بزيارة المواقع المفترض أن يكون الكلور استخدم فيها بغية التحقق من ذلك. وقد قامت بالتالي أعمال بعثة تقصي الحقائق على أساس ضعيف، وكذلك أعمال آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في سوريا للتحقيق في حالات استخدام الأسلحة الكيميائية فيها. والواقع أن المعارضة السورية والمنظمات غير الحكومية التي تسندها اختلقت تقارير داعمة لها حول الادعاء باستخدام الكلور من جانب القوات الحكومية. وقد اعتمدت تلك التقارير كما هي، ولم يسع أحد إلى إجراء تحقيق موضوعي.

وإذا كان هناك أي شك لدى أي كان في أن الصور المتعلقة باستخدام غاز السارين كانت معدة سلفاً، فيكفي أن ينظر المرء في أشرطة الفيديو التي جرى تصويرها بشأن هذا

لا تبدأ بالظهور إلا عندما يبرز عنصر من عناصر الواقعية، وعندما تبدأ العملية السياسية في أستانا وجنيف تتشكل حقا وتكتسب زخما. وآخر مثال على ذلك هو المأساة التي حدثت في خان شيخان.

حسب معلوماتنا، طلبت الحكومة السورية إلى أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إرسال بعثة لتقصي الحقائق إلى سوريا بغية التحقيق في الحادث، فضلا عن إرسال بعثة للاستجابة السريعة والمساعدة تكون تابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولا حاجة إلى تكرار القول إن الاتحاد الروسي له دائما موقف واضح لا لبس فيه: فاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي كان غير مقبول إطلاقا تحت أي ظرف من الظروف. والمذنبون بارتكاب هذه الأنواع من الجرائم يجب أن يكونوا عرضة للمساءلة.

دعونا ننظر إلى مصدر هذه المشكلة. إن الحد الفاصل في تاريخ استخدام المواد الكيميائية السامة في سوريا، ومن ثم عوامل الحرب الكيميائية الكاملة، هو ما يسمى "الخطوط الحمر" التي وضعتها إدارة الولايات المتحدة السابقة في عام ٢٠١٢. وكان من المفترض أن يؤدي اجتياز تلك الخطوط الحمر إلى التدخل العسكري في الصراع بين السوريين. وكان ذلك القرار بمثابة نقطة الانطلاق للإستفزات المستقبلية التي تمارسها الجماعات الإرهابية والمتطرفة باستخدامها للأسلحة الكيميائية. فهي تسعى إلى تشويه سمعة النظام الرسمي لدمشق، وإيجاد ذريعة لاستعمال القوة العسكرية ضد دولة ذات سيادة.

ولقد اختار شركاؤنا الغربيون حينئذ التزام الصمت، بما في ذلك ما يتعلق بالطلب الذي تقدمت به دمشق في آذار/مارس ٢٠١٣ حول التحقيق في استعمال غاز السارين من جانب المتمردين في ضاحية حلب، خان العسل. ونأمل ألا يتكرر هذا النوع من المواقف هذه المرة. وهذا التقاعس شجع المتمردين الذين شعروا بأنهم يتمتعون بالإفلات من العقاب على ارتكاب

ينشأ خلاف بيننا. فلدينا موقف صلب في الشرق الأوسط. الناس يؤمنون بنا، وما فعله هو دعم بغداد لا العمل ضدها، كما يؤكد مجلس الأمن. وينبغي لمجلس الأمن ألا يسعى إلى زرع بذور الشقاق بين الاتحاد الروسي والعراق.

ويساورنا قلق شديد إزاء حقيقة أن بعض الدول تتلاعب فعلا بالنتائج الأولية التي توصل إليها عمل آلية التحقيق المشتركة. وثمة مثال على هذا النوع من النهج اللامسؤول هو مشروع القرار (S/2017/172) الذي صيغ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والذي طرح للتصويت عليه في ٢٨ شباط/فبراير، حتى أثناء العمل الجيد للعمليتين السياسيتين في أستانا وجنيف.

في هذا الصدد، ولد مجلس الأمن استفزازاً مصطنعاً تماماً دون حتى محاولة فهم الغرض من طرح مشروع القرار للتصويت. ولا تزال مشكلة الإرهاب الكيميائي باقية. ولو تم أخذ المبادرة الروسية والصينية بجدية قبل عامين، بما في ذلك مشروع القرار الذي قدمناه، لكانت الحالة اليوم مختلفة اختلافاً جذرياً. ولكن تلك المبادرة قوبلت بالتجاهل.

ورداً على السؤال الذي طرحته المملكة المتحدة عما إذا كان لدى روسيا خطة، فإن الجواب هو نعم. ولدينا أكثر من خطة واحدة. الخطة الأولى هي مكافحة الإرهاب. وتتعلق الخطة الثانية بمشروع القرار المعروض علينا. ولا نرى حاجة في هذه المرحلة لاعتماد مشروع قرار. فالقرارات المتخذة سابقاً أكثر من كافية لإجراء تحقيق شامل في الحادث. ولكن إذا كان بعض أعضاء مجلس الأمن يعتقدون أن مشروع قرار جديد هو أمر مستصوب أو ضروري، فإنه يحتاج إلى أن تكون له صيغة وشكل مختلفان تماماً.

وينبغي أن تذكر ديباجته أن مجلس الأمن يعرب عن بالغ أسفه لورود تقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية في خان شيخون. وينبغي أيضاً أن تذكر أن هذه التقارير تلمي

الموضوع من جانب بعض المنظمات الانسانية غير الحكومية المزيفة، مثل الخوذ البيض وجبهة النصرة، التي أثنى عليها الجميع في هذه القاعة. ففي أشرطة الفيديو تلك، يرى المرء "الممثلين - المراسلين" أنفسهم. والواقع أن ذوي الخوذ البيض يرتبطون ارتباطاً وثيقاً بهذه المنظمات الإرهابية، أو لعل الذين لفقوا هذه المواد كانوا هم الأشخاص أنفسهم الذين لجأوا إلى المبالغة في الكلام عن الكارثة الإنسانية التي وقعت في شرقي حلب بينما كانوا منشغلين في ملء مخازنهم بالأدوية والغذاء عندما كان السكان يتضورون جوعاً. سألت هنا في الأمم المتحدة، "هل هذا صحيح؟" قالوا، "نعم هذا صحيح. لماذا؟" يبدو أنهم كانوا يستعدون لحصار طويل المدى. هل تصدقون هذه الدرجة من الاستخفاف: تلك هي المنظمات التي تقدم مواد أشرطة الفيديو لهذا الغرض، وينبغي لمواد أشرطة الفيديو هذه أن تشكل أساساً لنا لاستخلاص النتائج؟

إن خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية يؤكدون أن هذه الأنواع من الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة، تنتج مواد كيميائية خالصة للاستعمال الحربي، وغاز الخردل والساارين، وهي تُستعمل بانتظام في سوريا والعراق. وبالمناسبة، فإن مجتمع الاستخبارات الغربية يوافق أيضاً على هذه الأنواع من الاستنتاجات. وكثيراً ما أظهرنا موقفنا في مجلس الأمن بشأن نتائج التحقيقات الأولية في إطار آلية التحقيق المشتركة. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين التحقيق فيه. لهذا السبب، اتفقنا على تمديد ولاية الآلية لمدة سنة أخرى. ونحن بحاجة إلى إجراء تحقيق وافٍ وغير ميسس في حالات استخدام الأسلحة الكيميائية، استناداً إلى وقائع موثوق بها ويمكن التحقق منها. ويتعين توسيع نطاق الأعمال المقبلة لآلية التحقيق المشتركة جغرافياً. وثمة حاجة إلى تعزيز ولايتها. بمضمون حقيقي لمكافحة الإرهاب، ينص عليه قرار لمجلس الأمن. وينبغي ألا

سبيل المثال، عن هول ما حدث - وكأنها حقيقة ثابتة. وتبين الفقرة الثالثة أننا بحاجة إلى تحديد ما إذا كان الحدث قد حصل أم لم يحصل. فهل راجع أي شخص ما هو مكتوب؟ وبعبارة أخرى، فإن مشروع هذا القرار متسرع وسطحي. وليس من الحكمة أن يعتمد مجلس الأمن هذا النص.

أما فيما يخص الحادثة التي يُزعم أنها وقعت في منطقة تقع تحت سيطرة الإرهابيين من جبهة النصرة منذ عام ٢٠١٤، فمن الصحيح أن الطائرات السورية شنت غارة جوية في ٤ نيسان/أبريل، من الساعة ١١/٣٠ إلى ١٢/٣٠ بالتوقيت المحلي عند الطرف الشرقي من خان شيخون على مستودع كبير بحوي ذخيرة ومعدات عسكرية. وفي ذلك الموقع، كان هناك مرفق لإنتاج الذخيرة بأسلحة سامة. وكانت تلك الذخيرة معدة لاستخدامها في العراق وحلب. وقد أكد استخدامها في العام الماضي خبراء عسكريون روس. وكانت الأعراض البادية على المصابين في خان شيخون نفس الأعراض التي بدت على المصابين في حلب العام الماضي - عندما تم جمع جميع المعلومات المتعلقة باستخدام المواد الكيميائية وإحالتها إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، حيث لا زالت قيد النظر.

والواضح لنا هو أن الإرهاب الكيميائي يتزايد ويتعين التصدي له بأكثر حزم ممكن. ومن المؤسف أن جميع محاولاتنا خلال السنوات الثلاث الماضية لجعل مجلس الأمن يتصدى لجرائم الإرهابيين الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية بوتيرة متزايدة باءت بالفشل بسبب معارضة زملائنا الغربيين. وبأسلوب معتاد، كانوا غير مباليين تماماً لأعمال الإرهابيين مؤخراً في الموصل، وتأكدت هذه الحقيقة من جانب منظمات دولية مرموقة ومحيدة، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

أوجه انتباه المجلس الآن إلى بيان الأمين العام. لقد دعا إلى إجراء تحقيق شامل في حقيقة ما حدث في خان شيخون. ونحن نؤيد ذلك الموقف تأييداً تاماً. فيجب أن يكون التحقيق

ضرورة إجراء تحقيق شامل لمعرفة ما حدث ومن هو المسؤول. وينبغي للديباجة أيضاً أن تُدين استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أيّ كان. وينبغي أن يتضمن المنطوق فقرة تشير إلى أن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ينبغي أن تجري تحقيقاً شاملاً في التقارير، ولكن بشرط واحد هام - ينبغي أن يتم عرض لائحة موظفي بعثة التحقيق على المجلس وينبغي أن تعكس توازناً جغرافياً. وينبغي أيضاً أن تكون هناك مُطالبات للجماعات المسلحة التي تسيطر على المنطقة التي وقع فيها الحادث بوجوب توفير الوصول الآمن ودون عوائق وبشكل كامل إلى تلك المنطقة وتقديم جميع المعلومات اللازمة. وتتمثل المهمة الرئيسية الآن في إجراء تحقيق موضوعي في ما حدث.

وحتى الآن، جاءت جميع التقارير المزيفة بخصوص الحادث من ذوي الخوذ البيض أو المرصد السوري لحقوق الإنسان ومقره في لندن. ولطالما طُعن في مصداقية هذين المصدرين. وإن الأخذ بتقاريرهما على ظاهرهما كأساس لاتخاذ قرارات هامة هو أمر غير مهني وغير حصيف. ونلاحظ في الوقت نفسه الطابع المتناقض للتقارير المتعلقة بالحادث. يحشو أصحاب الخوذ البيض المعلومات حشواً في تقاريرهم؛ وتتغير نُسُخُها باستمرار. ويشيرون إلى قصف بالقنابل، إما من طائرات عمودية أو حربية؛ ويذكرون استخدام الكلور أو السارين؛ ويغيرون باستمرار عدد الضحايا. وفي أشربة الفيديو والصور التي تنشرها وسائل الإعلام الاجتماعية، نرى ممثلين لذوي الخوذ البيض يعملون بصورة غير مهنية تماماً في حين يلتقطون تلك الصور ومشاهد الفيديو. كما أن سلوك ممثلي ذوي الخوذ البيض في ظروف قصوى يتسم بالاسترخاء، الأمر الذي يدفع المرء إلى التشكيك في معقولية تلك المواد.

فالغرض من هذه الأفعال هو الاستفزاز. وتنعكس هذه النية في مشروع القرار. تعبّر الفقرة الثانية من الديباجة، على

الأسئلة لروسيا والصين. هل يشعر بأي مسؤولية فيما يتعلق بهذه المسألة؟ كلا، إنه لا يشعر بالمسؤولية.

كل هذا يتعلق بهوس تغيير النظام. ذلك ما يمنع مجلس الأمن من العمل بصورة بناءة. إنه هو الذي يقوض المجلس من خلال محاولاته استخدام قرارات المجلس لإضفاء صبغة من الشرعية على خططه غير الشرعية. لكن الأمر فشل ولن ينجح أبداً. لقد حان الوقت لتغيير تلك الاسطوانة المشروخة. وعليه ألا يحاول مرة أخرى أن يؤلّبنا ضد شعوب سورية والعراق ودول أخرى في الشرق الأوسط. لقد اعتقدت أن الدبلوماسية البريطانية قد تخلت منذ زمن بعيد عن هذه الأساليب البدائية. يجب أن يفكر ملياً في ذلك.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أننا لن نتمكن أبداً من حل النزاع السوري أو غيره من المشاكل العالمية، بما في ذلك الإرهاب العدواني، بدون تضافر حقيقي في الجهود. ونحن على استعداد للعمل معا بشأن ذلك.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): سادتي الآن بيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

كان من المهم الاستماع إلى زميلي الروسي يتكلم عن التحقيقات المستقلة وأهميتها، لأن مجلس الأمن برمته قد قرر ما ستكون عليه آلية التحقيق المشتركة وما ستفعله، وقد تم في الواقع التصويت عليها بالإجماع. وقد أفادت آلية التحقيق المشتركة بأن الحكومة السورية قد استخدمت الأسلحة الكيميائية ضد شعبها ثلاث مرات مختلفة. لكن لسبب أو لآخر لا يعجبنا الآن ما تقوم به آلية التحقيق المشتركة.

أما بعد، أقول إنه في عمر الأمم المتحدة كانت هناك أوقات نجد لزاماً علينا فيها أن نفعل أكثر من مجرد الكلام؛ وهناك أوقات نجد لزاماً علينا فيها العمل بصورة جماعية. يعتبر مجلس الأمن نفسه مدافعاً عن السلام والأمن وحقوق

شاملاً وموضوعياً. ويجب أن نضع حداً للممارسة السيئة جداً للتحقيق عن بعد، الذي كثيراً ما يستند إلى معلومات تُنشر على الإنترنت أو تؤخذ من بلدان مجاورة - والتي تستخدمها حتى بعثة تقصي الحقائق. إن تلك المعلومات، فضلاً عن التقارير والأدلة، مشكوك فيها ومن الصعوبة بمكان إثباتها. إن أي هيئة تحقيق، بما في ذلك بعثة تقصي الحقائق، يجب أن تزور موقع الحادث المزعوم فعلاً، مع استخدام مجموعة واسعة من المنهجيات، مثل أخذ العينات والتشاور مع الخبراء الطبيين والقانونيين، من بين أمور أخرى. إن الحاجة إلى هذا النوع من النهج كانت مذكورة تحديداً في التقريرين الرابع والخامس لآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة (انظر S/2016/888 و S/2017/131)، في الفقرتين ٤٩ و ١١، على التوالي.

وأود مرة أخرى أن أشدد على أن فريق المحققين يجب أن يكون دولياً حقاً، وفقاً لمبادئ التمثيل الجغرافي الواسع. فبعثة تقصي الحقائق في شكلها الحالي لا تحترم في تكوينها هذا المبدأ التأسيسي.

ولا يمكن تسمية استنتاجات بعثة تقصي الحقائق بالترهبة.

هناك شيء آخر أود التحدث عنه، وهو، مرة أخرى، بيان السفير البريطاني غير المسؤول والمهين وغير المهني تماماً. يمكن تفسير ذلك بأنه لا يفعل شيئاً - لا شيء - لإعادة الأمور إلى طبيعتها في سورية. في الواقع، إنه يفعل شيئاً - هو اغراق مجلس الأمن بمشاريع قرارات استفزازية - وبالمناسبة ممارسة ضغوط أحادية الجانب علنا على آلية التحقيق المشتركة في محاولة لانتزاع الاستنتاجات التي يصبو إليها. وبشكل عام، تتخطى تصريحات السيد رايكروفت بشأن الصين وروسيا حدوداً دبلوماسية وهي ببساطة غير مقبولة ويجب عدم تكرارها. لن نجلس هنا ونستمع إليها مرة أخرى. من الأفضل له أن يخبرنا ماذا تفعل بريطانيا لحل الوضع في سورية. إنه يواصل توجيه

اضطلعت بمسؤوليتها، ما كانت هناك أي أسلحة كيميائية متاحة ليستخدمها النظام السوري.

هناك أمر آخر نعلمه. نعلم أنه إن لم نفعّل شيئاً، ستستمر هذه الهجمات. ليس لدي الأسد أي حافز لوقف استخدام الأسلحة الكيميائية طالما تواصل روسيا حماية نظامه من العواقب. وأناشد زملائي التمعن في كلماتهم في المجلس. نحن نكرر بانتظام نقاط المناقشة المضجرة دعماً لعملية سلام يقوضها نظام الأسد باستمرار. وفي كل مرة تستخدم روسيا نفس الخطاب المغلوط لصرف الانتباه عن حلفائها في دمشق. وفي كل مرة، من دون أي أساس وقائعي، تحاول روسيا إلقاء اللوم على الآخرين.

هناك حقيقة بديهية هنا يجب أن نقولها. الحقيقة هي أن الأسد وروسيا وإيران غير مهتمين بالسلام. إن الحكومة السورية غير الشرعية، التي يقودها رجل بلا ضمير، قد ارتكبت فظائع لا توصف ضد شعبه طيلة أكثر من ست سنوات. وقد أوضح الأسد أنه لا يرغب في المشاركة في عملية سياسية مجددة.

لقد عززت إيران من قدرات الأسد العسكرية، ووفرت روسيا الحماية للأسد من جزاءات الأمم المتحدة. إن كان لروسيا ما تزعم من نفوذ في سورية، نحتاج لأن نراها تستخدمه. نحتاج أن نراها تضع حداً لهذه الأعمال المروعة. كم طفلاً آخر يتعين أن يقضوا قبل أن تهتم روسيا؟

تعتقد الولايات المتحدة أن هجوم الأمس عار على أعلى مستوى، وتؤكد بأن الإنسانية لا تعني شيئاً بالنسبة للحكومة السورية. والسؤال الذي يجب على أعضاء المجلس أن يطرحوه على أنفسهم هو: إن لم تتمكن من إنفاذ قرارات منع استخدام الأسلحة الكيميائية، فماذا يعني ذلك بالنسبة لفرصنا في إنهاء الصراع الأوسع نطاقاً في سورية؟ وماذا يعني ذلك بالنسبة لقدرتنا على إيصال الإغاثة إلى الشعب السوري؟ إن لم تتمكن

الإنسان. لن نستحق هذا الوصف إن لم نرتق إلى مستوى التحدي ونتخذ إجراءات اليوم.

استيقظنا صباح أمس على صور أطفال يخرج من أفواههم الزبد ويعانون التشنجات في أحضان آباء يائسين. ورأينا صفوفاً لجثث هامدة، بعضها لمن لا يزال يلبس الحفاضات، وبعضها عليها آثار ندوب واضحة لهجوم بالأسلحة الكيميائية. انظروا إلى تلك الصور. لا يمكننا أن نغض الطرف عن تلك الصور. لا يمكننا أن نغلق عقولنا عن مسؤولية العمل.

لا نعرف بعد كل شيء عن هجوم الأمس، لكن هناك أشياء كثيرة نعرفها. نحن نعلم أن هجوم الأمس يحمل جميع السمات المميزة لاستخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية. ونعلم أن الأسد قد استخدم هذه الأسلحة ضد الشعب السوري من قبل؛ وقد أكد ذلك فريق المحققين المستقل التابع للمجلس نفسه. ونعلم أن هجوم أمس مستوى متدن جديد، حتى بالنسبة لنظام الأسد الوحشي.

وتشير الأدلة الواردة من مسرح الهجوم إلى أن الأسد يستخدم الآن مواد كيميائية أكثر فتكاً مما كان يستخدم من قبل. الغاز الذي سقط من السماء أمس كان أكثر فتكاً، وترك الرجال والنساء والمسنين والأطفال يلفظون آخر أنفاسهم. وإذا هرع المسعفون والأطباء والمرضات إلى مساعدة الضحايا أمطروا بوابل ثان من القنابل. فقضوا بنفس الطريقة البطيئة والمروعة مثل المدنيين الذين كانوا يحاولون إنقاذهم.

نحن جميعاً نعلم ذلك أيضاً. قبل أسابيع قليلة مضت، حاول المجلس محاسبة الأسد عن خنق شعبه حتى الموت بالمواد الكيميائية السامة. لكن روسيا وقفت في طريق كفالة تلك المسألة. واختارت خياراً غير معقول واختارت أن تغض الطرف عن الوحشية. وتحدت ضمير العالم. لا يمكن لروسيا أن تتنصل من المسؤولية عن ذلك. في الواقع، لو أن روسيا

بداية، تنفي حكومة بلدي بشكل مطلق المزاعم والتهامات الكاذبة حول استخدام الجيش العربي السوري لمواد كيميائية سامة ضد المدنيين السوريين في منطقة خان شيخون، الذين تحتجزهم الجماعات الإرهابية المسلحة كدروع بشرية هناك، كما تؤكد سورية أن الجيش العربي السوري ليس لديه أي نوع من أنواع الأسلحة الكيميائية، ولم يستخدمها سابقا ولن يستخدمها لاحقا. إن موقف حكومة بلدي يقوم على المبادئ وثابت، في رفض وإدانة جريمة استخدام الأسلحة الكيميائية وأي نوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل من قبل أي كان وفي أي مكان وتحت أي ظرف كان، ولأي سبب كان، باعتباره جريمة ضد الإنسانية وأمر مرفوضا وغير أخلاقي لا يمكن تبريره تحت أي ظرف كان. وانطلاقا من هذه المبادئ الثابتة، انضمت حكومة بلدي إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية ونفذت كل التزاماتها المترتبة عليها بموجب اتفاقية الحظر، إيمانا منها بالسعي إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، كما تعاملت بمسؤولية عالية وشفافية كاملة في إطار الاتفاق الثلاثي الموقع بينها وبين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

إن إطلاق اتهامات جزافية ومسيبة ضد بلدي سورية وحلفائها في الحرب على الإرهاب منذ اللحظة الأولى لتناقل وسائل الإعلام تقارير مصدرها مجموعات إرهابية مسلحة تم إدراجها على قوائم مجلس الأمن للكيانات الإرهابية، وعن استهداف منطقة خان شيخون يؤكد أن أطرافا بعينها داخل هذا المجلس ومعها تركيا ودول أخرى داعمة للإرهاب ستستمر في ممارستها المسيبة والخطيرة، التي تهدف إلى الإساءة لحكومة بلدي وابتزازها وحلفائها في حرجهم على الإرهاب، وعرقلة المحادثات في أستانا وجنيف، وتدمير آفاق التوصل إلى حل سياسي للأزمة في بلدي سورية، حتى لو كان الثمن

من إنفاذ قرارات منع استخدام الأسلحة الكيميائية، فماذا يعني ذلك بالنسبة لفعاليتنا في هذه المؤسسة؟

وإن لم نكن على استعداد للعمل، سيواصل المجلس الانعقاد شهرا بعد شهر ليعرب عن سخطه إزاء استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية، ولن يتم وضع حد لذلك. وسنرى المزيد من الصراعات في سورية؛ وسنرى المزيد من الصور التي لا يمكننا محوها من ذاكرتنا أبدا.

بدأت بياني بالقول إنه ثمة أوقات، في حياة الأمم المتحدة، كان لزاما علينا فيها العمل بصورة جماعية، وأود إضافة هذه الملاحظة الآن: عندما تفشل الأمم المتحدة باستمرار في أداء واجبها المتمثل في العمل بصورة جماعية، تكون هناك أوقات في حياة الدول يكون لزاما عليها فيها العمل بصورة منفردة. ومن أجل الضحايا، أمل أن يكون بقية أعضاء المجلس مستعدين أخيرا لأن يحدو نفس الحدو. ويتعين على العالم أن يعترف باستخدام الأسلحة الكيميائية وحقيقة أنه لن يتسامح مع ذلك الاستخدام.

أستأنف مهامى كرئيسة للمجلس.

**السيدة منذر** (الجمهورية العربية السورية): السيدة الرئيس، إن ما سمعناه من البعض داخل هذا المجلس اليوم، دليل إضافي ودامغ على أن بلدي سورية يتعرض لعدوانين متزامنين، الأول تشنه داخل هذا المجلس دول دائمة العضوية، والثاني تنفذه بالنيابة عن هذه الدول مجموعات إرهابية مسلحة داخل سورية، تعمل لصالحها وتآمر بأمرها. ويبدو أن الفريق الثلاثي استعاد اليوم شهيته لتكرار الأكاذيب والقصاص الملققة التي مارسها بعض الأعضاء الدائمين منذ أكثر من ١٠ سنوات، في هذه القاعة لتدمير العراق واحتلاله بناء على كذبة أسلحة الدمار الشامل.

عن مؤسسات إعلامية مرتبطة بأجهزة استخبارات هذه الدول من أجل توجيههم سياسية دون أعمال أي نوع من أنواع المحاكمة المنطقية أو انتظار بيان الصورة الحقيقية لما جرى أو حتى التفكير ولو لدقائق في من هو المستفيد الحقيقي من استخدام المواد الكيميائية السامة في حق المدنيين الأبرياء، والجواب واضح أمامكم اليوم، فالمستفيد الأول هو ذات أنظمة الدول التي استهدفت سورية منذ أكثر من ٦ سنوات حتى الآن، والتي تحاول الآن إنقاذ الجماعات الإرهابية المسلحة وجماعات المعارضة المتحالفة معها للهروب من استحقاقات العملية السياسية التي تجري في جنيف وأستانا. والسيناريو الذي تشهدهونه اليوم ضد بلدي سورية داخل مجلس الأمن هو التفسير الوحيد لتصريحات رئيس مجلس الأمن خلال الشهر الماضي آذار/مارس، والتي أعلن فيها أنه سيتصدى لأي محاولة أو مشروع قرار يقدمه الاتحاد الروسي أو الصين، من أجل فتح ملف حيازة الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية والعراق للأسلحة الكيميائية.

إن المفارقة الكبرى، تتمثل في دعوة فرنسا إلى عقد هذه الجلسة اليوم، وهي الدولة التي فبركت بتوجيهات من وزير الخارجية الفرنسي السابق لوران فابيوس حادثة استخدام المواد الكيميائية السامة في الغوطة الشرقية في ريف دمشق، في شهر آب/أغسطس ٢٠١٣، وهذه معلومات موثقة في كتاب الصحفيين الفرنسيين مالبرونو وشينو المعنون "الطرق إلى دمشق". كما أن فرنسا هي الدولة المسؤولة سياسياً وقانونياً وأخلاقياً مع شركائها في ما يسمى التحالف الدولي غير الشرعي، عن قصف المدنيين وتدمير البنى التحتية في مختلف مناطق سورية. ولا أجد ضرراً في تذكير هذا المجلس بالجزرة الوحشية التي اقترفها الطيران الحربي الفرنسي في حق ٢٠٠ مدني في قرية طوخان الكبرى في ريف حلب في تموز/يوليه ٢٠١٦، وبالعمليات الجوية الأخيرة لطيران ما يسمى

سقوط المزيد من الأطفال والنساء ضحايا أبرياء في مواجهة الإرهاب الذي احتاح سورية ويهدد العالم بأسره اليوم.

ويندرج في نفس الإطار دور حكومات الدول التي شكلت اليوم جوقة لاتهام سورية ومهاجمتها دون مبرر، بهدف إعادة ملف الأسلحة الكيميائية إلى نقطة الصفر، خدمة لأهداف سياسية معروفة، بما في ذلك إفشال الانفتاح الدولي على سورية الذي بدأت ملامحه تتوسع مؤخرًا.

لقد عبر رئيس وفد الجمهورية العربية السورية في محادثات جنيف أمام المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا، بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، عن قلق سورية من التقارير التي تتحدث عن حيازة الجماعات الإرهابية المسلحة في مناطق ريف دمشق وإدلب وحماة لمواد كيميائية سامة بغية استخدامها كسلاح ضد المدنيين وحذر من تزييف الحقائق وفبركة الأدلة والتهامات بحق الحكومة السورية، كما حصل في مرات سابقة.

وفي ذات السياق، أذكر هذا المجلس بأن حكومة بلدي وجهت أكثر من ٩٠ رسالة كان آخرها منذ أيام قليلة فقط لكل من مجلس الأمن ولجنة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والممثل السامي لشؤون نزع السلاح وآلية التحقيق المشتركة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تضمنت معلومات موثقة عن حيازة الجماعات الإرهابية المسلحة وعلى رأسها تنظيم داعش وجماعة النصرة، لمواد كيميائية سامة وصلت إليها عبر الأراضي التركية بشكل خاص.

إن بلدي سورية تستغرب وتستهجن هذا التزامن المشبوه الذي يتكرر دوماً بين شن حملات اتهام سياسية ضده في حوادث مزعومة ضد المدنيين وبين انعقاد اجتماعات دولية حول الوضع في سورية، أو انعقاد محادثات بين الأطراف السورية في أستانا و جنيف، وهو الأمر الذي يترافق بطبيعة الحال مع استمرار بعض الدول الأعضاء في هذا المجلس في عملية الاستغلال السياسي الرخيص لتقارير مفبركة صادرة

التحالف الدولي في الرقة ودير الزور والتي أدت إلى مقتل عشرات المدنيين، وإلى تدمير الجسور والبنى التحتية، وإلحاق أضرار هائلة بسد الطبقة، مما يهدد بوقوع كارثة بشرية وبيئية هناك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا توجد المزيد من الأسماء

المدرجة في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٦|٠٠.

في الختام، إذ ترفض حكومة بلدي رفضاً تاماً تزوير الحقائق وفبركة الاتهامات، فإنها تؤكد استمرارها في تنفيذ جميع تعهداتها التي التزمت بها حين انضمامها إلى اتفاقية حظر